

## منار السبيل

باب طريق الحكم وصفته .

إذا حضر إلى الحاكم خصمان : فله أن يسكت حتى يبتدئا وله أن يقول : أيكما المدعي ؟ لأنه لا تخصيص في ذلك لأحدهما .

فإذا ادعى أحدهما : اشترط كون الدعوى معلومة أي : بشئ معلوم ليتمكن الحاكم من الإلزام به وكونها محررة لترتب الحكم عليها لقوله A [ إنما أفضي على نحو ما أسمع ] .  
وكونها منفكة عما يكذبها فلا يصح الدعوى على شخص بأنه قتل أو سرق من عشرين سنة وسنه دونها .

ثم إن كانت بدين : اشترط كونه حالا فلا تصح بالمؤجل لأنه لا يملك الطلبه قبل أجله .  
وإن كانت بعين : اشترط حضورها لمجلس الحكم لتعين بالإشارة نفيًا للبس .  
فإن كانت غائبة عن البلد : وصفها كصفات السلم بأن يذكر ما يضبطها من الصفات وإن ادعى عقارا غائبا عن البلد : ذكر موضعه وحدوده وتكفي شهرته عندهما وعند حاكم عن تحديده [  
لحديث الحضرمي والكندي ] .

فإذا أتم المدعي دعواه : فإن أقر خصمه بما ادعاه أو اعترف بسبب الحق ثم ادعى البراءة : لم يلتفت لقوله بل يحلف المدعي على نفي ما ادعاه المدعى عليه من البراءة بالإبراء أو الأداء .

ويلزمه بالحق إلا أن يقيم المدعى عليه .

بينة ببراءته فيبرأ فإن عجز عن إقامتها : حلف المدعي على بقاء حقه .

وإن أنكر الخصم ابتداء : بأن قال لمدع قرضا أو ثمنا : ما أقرضني أو : ما باعني أو لا

يستحق علي شيئا مما ادعاه أو لا حق له علي : صح الجواب لنفيه عين ما ادعى به .

فيقول الحاكم للمدعي : هل لك بينة ؟ لما روي [ أن رجلين اختصما إلى النبي A : حضرمي

وكندي فقال الحضرمي : يا رسول الله ! إن هذا غلبني على أرض لي فقال الكندي : هي أرضي وفي

يدي ليس له فيها حق فقال النبي A للحضرمي : ألك بينة ؟ فقال : لا قال : فلك يمينه [

صححه الترمذي .

فإن قال : نعم قال له : إن شئت فأحضرها فإذا أحضرها وشهدت سمعها وحرمت ترديده ويكره

نعسها وانتهاؤها لئلا يكون وسيلة إلى الكتمان وكان شريح يقول للشاهدين : ما أنا دعوتكما

ولا أنهاكما أن ترجعا وما يقضي على هذا المسلم غيركما وإني بكما أقضي اليوم وبكما أتقي

يوم القيامة

